تدهور أوضاع القطاع غير النفطي في مصر والسعودية والإمارات

الخميس 3 سبتمبر 2020 12:09 م

قالت مؤسسة "أي اتش اس" ماركت العالمية للأبحاث، الخميس، إن مؤشر مديري المشتريات الصادر عنها رصد تدهور أوضاع القطاع غير النفطي في مصر السعودية والإمارات, خلال أغسطس الماضي، بعد تعافيه خلال الشهر السابق، مما يعكس استمرار تداعيات فيروس كورونا المستجد لاسيما على قطاع التوظيف.

وقالت المؤسسة في تقريرها، أن قراءة مؤشر مديري المشتريات في مصر، رصد تسارع وتيرة الانكماش في أغسطس بعد تباطؤها في يوليو، ليعكس استمرار تأثيرات كورونا المستجد.

وحسب البيانات، انخفض المؤشر إلى النقطة 49.4 نقطة بالشهر الماضي، مقابل 49.6 نقطة في يوليو/تموز السابق له؛ وكانت قراءة المؤشر في يوليو/ تموز هي الأفضل في مصر خلال 12 شهراً.

ونوه التقرير بأن قطاع السياحة، الذي يشكل نحو 5 بالمئة من الاقتصاد، ظل ضعيفا على الرغم من أن الحكومة استأنفت رحلات الطيران الدولية في نهاية يونيو/حزيران بعد إغلاق استمر ثلاثة أشهر بفعل جائحة كورونا.

وفي الإمارات انخفض مؤشر مديري المشتريات الخاص بها إلى 49.4 نقطة في شهر أغسطس الماضي من 50.8 نقطة بالشهر السابق له.

ويعد هذا أول انكماش شهري للقطاع الخاص الإماراتي منذ مايو/ أيار، بسبب خفض قياسي للوظائف، مما بدد النمو الذي تحقق في الشهرين السابقين، بعد تخفيف إجراءات العزل العام لمكافحة فيروس "كوفيد-19".

ويعني انخفاض المؤشر عن مستوى 50 نقطة أن ثمة انكماشاً، في حين أن تخطيه هذا المستوى يشير إلى التوسع.

وأفاد التقرير بأن أسعار الإنتاج سجلت أقل مستوى منذ ديسمبر/ كانون الأول الماضي مما دعم الطلب حيث تحاول الشركات تعزيز المبيعات التي فقدتها خلال فترة العزل العام في وقت سابق من العام الحالي.

كما انخفض المؤشر الفرعي للتوظيف بالإمارات إلى 41.5 في أغسطس/آب من 47.5 في يوليو/تموز في انخفاض قياسي سجله المسح الذي بدأ قبل 11 عاما.

وبالنسبة للسعودية، أظهر المؤشر تدهور أوضاع القطاع الخاص غير النفطي في المملكة في أغسطس بعد زيادة كبيرة في ضريبة القيمة المضافة، ومقارنة مع استقرار المؤشر بالشهر السابق.

وانخفضت قراءة مؤشر السعودية إلى مستوى 48.8 نقطة خلال الشهر الماضي، من 50 نقطة في يوليو/تموز السابق.

وأفاد التقرير بأنه بعد استقرار الأوضاع في يوليو، عاود الاقتصاد غير النفطي السعودي انخفاضه مجددا، إذ سجلت الشركات تراجعا قويا في الأنشطة الجديدة، لأسباب من ضمنها زيادة رسوم ضريبة القيمة المضافة واستمرار إجراءات التباعد الاجتماعي.

وكانت المملكة قد ضاعفت ضريبة القيمة المضافة بنحو 3 مرات من 5 بالمئة إلى 15 بالمئة، لدعم الميزانية العامة المتضررة بسبب تداعيات كورونا المستجد.

وهبط نشاط الأعمال والتوظيف في السعودية للشهر السادس على التوالي على الرغم من أن الانخفاض كان متواضعا فيما سجل هبوط التوظيف أبطأ وتيرة منذ مايو/ أيار

ويستند مؤشر مديري المشتريات، على خمس ركائز رئيسة، هي الطلبيات الجديدة ومستويات المخزون والإنتاج وحجم تسليم المُوردين، وبيئة التوظيف والعمل